

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٠٢

وثيقة ماشاكوس مجرد بداية للسلام... «وربنا يتمم بالخير»

لكنثرة الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين أطراف النزاع والحروب في السودان، لم يجدوا سبيلا للتعرف عليها إلا من خلال تسميتها بأسماء أماكن انعقاد هذه الاتفاقيات، وهكذا تعرفنا مؤخرا على اسم مكان بسيط منعزل، ولكنه مناسب للاتفاقيات الهادفة ويقع على مشارف مدينة نيروبي عاصمة كينيا، وهكذا سيعرف المتابعون للشأن السوداني عبارة: «اتفاقية ماشاكوس» للتعبير عن مذكرة التفاهم أو البروتوكول الذي وقع يوم ٢٠ يوليو الماضي ليكون «بداية» أو كسر جمود وتجمد أو «عربون» لسلسلة اتفاقيات أخرى متتالية بين الطرفين المتصارعين أي حاملي السلاح والقنابل وأدوات القتال وحدها دون غيرها من السودانيين هما: حكومة «الإنقاذ» بأخرطوم ثم حركة وجيش «تحرير السودان» نقول، كما عودتنا الأمثال الشعبية في مصر والسودان، عند عقد «خطوبة» بين طرفين كبداية لزواج جديد، أن نستبشر، وبهذا التشبيه أقول ان:

كانت الأخبار «المتسرية» من نيروبي حول المفاوضات بين طرفي النزاع في السودان، تجري في تكتم شديد، وما كان يتسرب منها، أوحى لمعظم المتابعين للشأن السوداني أن الجولة الأولى لمباحثات نيروبي والتي كان محدد لها خمسة أسابيع من ١٧ يونيو حتى ٢١ يوليو ٢٠٠٢ سوف تنتهي دون الوصول لتوقيع أي اتفاق ولكن ربما تحمل الجولة الثانية بعض الأمل، وتمنيت لو أن مصر قررت في فترة ما بين الجولتين تعيين مفوض لها في هذه المباحثات المهمة.

والمعروف أن جميع القوى السياسية السودانية - ومن خلال التجمع الوطني الديمقراطي المعارض - وحسبما جاء في اتفاقية أسمرة، كانت متفقة - وبالإجماع - على حق الجنوب في تقرير المصير بعد فترة انتقالية، ولولا كل ذلك ما حضر ممثل جيش تحرير السودان لأي اجتماع لاحق للمفاوضات! وفي المقابل كانت حركة تحرير السودان عموما -

وجون جارنج خصوصا وكما سمعت منه شخصا متمسكا بفصل الدين عن الدولة ثم عاد فوافق على تعديلها لعبارة «فصل الدين عن السياسة» لأي حكومة ستحكم في الشمال سواء في الحقب الحالية أو المستقبلية أي أثناء الحقبة الانتقالية أو مابعدا.

وفي اللحظة الأخيرة أي قبل فض هذه الدورة الأولى بساعات يبدو أن قوة عظمى قد ضغطت فلم يكن هناك من سبيل إلا توقيع بروتوكول أو مذكرة تفاهم بين الطرفين، وما أعلن من نصوص نشرتها مبكرا جريدة الحياة اللندنية لم يكن كافيا وليس أمامي إلا أن أسجل العبارات التي نشرت وكانها «شفرة».

● لما كان الطرفان قد أكدا مجددا التزامهما بحل سلمي شامل عبر التفاوض للنزاع في إطار «وحدة السودان» ولما كان الطرفان قد تباحثا بتفصيل تام واتفقا على إطار واسع بين مبادئ الحكم والتدابير الإجرائية العامة التي سيجري اتباعها خلال العملية «الانتقالية» وبنى الحكومة التي سيتم انشاؤها بموجب ترتيبات قانونية ودستورية سيتم تثبيتها.

● فإنه يسجل أن الطرفين إتفقا على أن يتفاوضا ويتطورا بتفصيل أكبر، الشروط المحددة لهذا الإطار، بما في ذلك جوانب لم يجر تغطيتها في هذه المرحلة من المفاوضات كجزء من اتفاق السلام الشامل.

● كما يسجل أنه ضمن من هذا السياق أعلاه توصل الطرفان إلى اتفاق محدد بشأن كل من حق «تقرير المصير لشعب جنوب السودان» وكذلك مسألة «الدولة والدين» بالإضافة إلى «المقدمة» و«المبادئ» و «العملية الانتقالية» من مسودة الإطار التي ألحقت نصوصها المرفقة بهذه الوثيقة، والتي ستضمن لاحقا في الاتفاق النهائي.

● وجرى الاتفاق والتأكيد على أن الطرفين سيستأنفان المفاوضات في أغسطس عام ٢٠٠٢ بهدف حل القضايا العالقة وتحقيق حل شامل في السودان.

ويستشف من هذه الأسطر التي سجلت الاتفاق الرسمي «المعلن» أن هناك عشرات التفصيلات التي نوقشت ولعلها سجلت في المحاضر الرسمية ألمحت لها جريدة الشرق الأوسط في عددها الجمعة ٧/٢٦ خلال هذه الأسابيع الخمسة الماضية، ولكن الشواهد تدعونا للظن في أن «المخطط» الأمريكي الأوروبي كان يستهدف أن «يفاجئ» كل الأطراف الأخرى بهذا الاتفاق ليس لدول الجوار التي لها تحفظات وإنما كذلك الأحزاب والقوى السياسية السودانية التي أستبعدت أي لم تساهم في هذه المفاوضات بنى قدر.

ورؤيتي كانت وستظل أن تقرير دانفورث كان البداية «الحقيقية» والفاعلة التي مهدت لهذا الاتفاق ، نقول أن دانفورث - قد ذكر في أكثر من موقع - أن حل المشكلة السودانية يحتاج إلى «مشاركة كل من مصر وكينيا» ، فمصر لها علاقات جغرافية وتاريخية تجعل وجودها مطلوباً ومهما وكلها أمور قد ألمحت إليها في مقالتي الأربعة السابقة وحيث كان نشر المقال الأول منها في ٢٠٠٢/٦/٤ بعنوان «مستقبل السلام في السودان».



لقد فوجئت شخصياً بسرعة إعلان الاتفاق على الرغم من أنني قد نيهت عدة مرات أن السلام في السودان سيأتي قبل فلسطين، والرأي عندي هو أن أمريكا قد «قررت» دون إعلان - خطوات السلام المتتالية في السودان وأن كانت عقيدتي أن أمريكا سوف ترحب بوحدة السودان، كما أن جون جارنج يسعى لوحدة «سودان جديد» وكنت متصوراً - وكما كتبت أحياناً - أن تكون نقطة البداية هي وقف إطلاق النار. واذ باستراتيجية «جديدة» تقدم على طبق «وثيقة ماشاكوس» في اللحظة الأخيرة للجولة الأولى فشقت الطريق المسدود وعبرت جسراً كان أشبه بحائط برلين، وأتصور بنوع من الخيال أن جهات معينة تعد الآن - إن لم تكن الاتفاقات قد أعدت بالفعل - لخطوات الجولة القادمة مع بدائل وسيناريوهات مختلفة، لعل أوله هو: ما المطلوب في الستة أشهر القادمة ثم بعد الجولة الثانية المهمة ثم وضع اتفاق تقسيم الثروة

وأولها «عائدات البترول» وماهى الحدود الجغرافية للجنوب والشمال، فقد أوجدت الحرب واقعا جديدا غير حدود المديرية التسع التي وضعها الانجليز في مطلع القرن الـ ٢٠ .

هل مسودات الدساتير الثلاثة قد تم صياغتها وهي مسألة قانونية في غاية التعقيد ولكن توجد لها سوابق في دول أفريقية أخرى : دستور للقطاع الجنوبي وإطاره فيما أتصور «علماني» يقبل بتعايش المسيحية والاسلام مع الديانات الأفريقية الموروثة وينميها جميعا للمعايشة، ثم دستور آخر للقطاع الشمالي، ويؤخذ في الاعتبار أن تكون مرجعية «للشريعة الإسلامية» ولكن هل الشريعة «أحد» مصادر التشريع أم المصدر «الرئيسي» أو المصدر «الوحيد» وأتصور أن خبرة مصر مطلوبة ومرحب بها ولكن الأعداء هو صياغة دستور الدولة المركزية والذي سيطبق فقط في إقليم الخرطوم وهو أصغر الأقاليم مساحة غير أنه أكثرها نفوذا وسيكون دستوره «حاكما» وربما فاصلا في المنازعات - إن وجدت سوف تجد بين دستور الشمال ودستور الجنوب، وهناك قضية «الحكومة» الانتقالية في كل من الشمال والجنوب وفي المركز وكيفية تشكيلها، لقد أستبعدت مفاوضات نيروبي كل الأحزاب الرئيسية والصغرى في السودان بما فيها الحزبان الرئيسيان التاريخيان وهما: الاتحادى الديمقراطى (الضامية) وحزب الأمة (الأنصار) فضلا عن الأحزاب «الحديثة» التي اكتسبت نفوذا ووجودا بنضالها ويصر جارنج على «مباركتها» لأى اتفاق، وتعمل حكومة الخرطوم على أن تشاركها في الحكم، فالكل له «أرضية إسلامية» ان كانت غير متطابقة.

وخلال السنوات الست المتوقعة والمقررة كفترة انتقال طويلة جدا لعلها تبني الثقة ليس بين الزعماء والقيادات المتناحرة ولكن بين القبائل التي بينها جذور عداوة أفرزتها الحرب والقتل والتشريد والانتقام وخلال هذا السنوات سيتم تحسين الاقتصاد، وبناء كل ما تحتاجه هذه «القارة» المسماة بـ «السودان» من تنمية : مدارس - مستشفيات - مياه - مجارى مساكن وأهم من كل ذلك شبكات طرق فبدونها لن ينمو الاقتصاد. ولن يتم التواصل بين البشر ولن تنمو الثقة وتبادل المصالح والتجارة المشتركة وما إليها، وأتمنى أن يكون د.

عاطف عبيد ونائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد طه فد وقعا اتفاقية تنفيذ الطرق بين البلدين على البحر الاحمر ودرب الإربعين وبين أبو سنبل وحلفا .

ترى هل سيكون هناك اقتصاد وعملة واحدة أو اقتصادان وعملتان، فهذا القرار هو المهد للوحدة أو الانفصال وكيف ستبنى القوات المسلحة الوطنية للسودان كله حتى لا تتمكن من إحداث أى انقلاب فى المستقبل ومن سيصوغ «الوجدان» من إذاعة وتليفزيون وتعليم ودور عبادة، هل سيتترك الأمر لكل إقليم فتتم الفرقة والكراهية مرة أخرى فتفتتح جروح لم تندمل، والمقرر أن يكون هناك «رقابة دولية» ترى هل سيقصر عملها على وقف القتال «وتجفيف» منابع التسليح، وما إليها .

اننى أتصور أنهم من الذكاء - إذا كان هدفهم هو السلام - أن يحاولوا ايجاد ثقافة ومناخ «الأرضية المشتركة» بين الشمال والجنوب أى قبول الآخر من خلال التعليم والتليفزيون ولماذا التركيز على الشمال والجنوب وحدهما، فهناك مشاكل أخرى كثيرة ومعروفة مثل حركة «البجا» فى الشرق ثم مشاكل «كردفان» ودارفور وجبال النوبة وغيرها فى الغرب وتنمية وإثار بلاد النوبة فى الشمال بل وهناك نزاعات تاريخية بين قبائل الجنوب ذاتها رغم اتفاق القيادات للدنكا والنوير والشولوك وكان لهذا التحالف أثره على تغيير توازن القوى وتوقيع وثيقة ماشكوس بل هناك نزاعات داخل الدنكا ذاتها كما هو معروف.. واحتاج إلى مسطح أكبر ولهذا المقال المحدود مسبقا لأسرد مجرد «عناوين» المشاكل التى تواجه السودان داخليا وبعدها خارجيا، ولكننى أدعو مصر حكومة وشعبا ورجال أعمال ومستثمرين وشركات قطاع خاص وعام ثم كشباب وفلاحين ، أن نرسل جميعا رسائل جديدة تحمل معانى أن مصر حريصة على السودان بشماله وجنوبه، وأستطيع أن أقرر أنهم يحبون مصر ويودون الإقامة فيها ويتوددون إلى أهلها ومعظمهم يعرف تاريخها وثقافتها وأذكر واقعة سمعتها وهى أنه عندما كان الانشقاق العربى الذى صاحب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ قامت مظاهرات فى عواصم الجنوب (جوبا واو ومالكال) تؤيد استقلال الكويت ولما سألت، قالوا ببساطة: لقد قامت الكويت بإنشاء أكبر مستشفى لجنوب السودان على نفقتها ولذا أتوقع أن مصر لو حاولت كسب الجنوب خلال السنوات الست لنقل السلطة قبل الاستفتاء لتقرير المصير ستكون نتيجة الاستفتاء مع الوحدة وهى أفضل وأرقى وأكثر ثباتا لأنها وحدة طوعية.

ألخص فأقول أن اتفاق ماشاكوس (أو ميشاكوس كما يكتبها البعض) ماهو إلا بداية متواضعة لسلسلة طويل من «بناء الثقة» بين القيادات والشعوب، ولأننى أعيش الآن فرحة شخصية وهى خطوبة أبنى هانى، لا أجد أفضل من أن أردد مع السودانين الأحباء إلى قلبى عبارة والتى كنت أردها طوال الأسبوع الماضى...ربنا يتم بالخير!!

د . ميلاد هنا